تحصيل النجاة في أصول الدين

٤

تحصيل النجاة في أصول الدين

تأليف: الفقيه الأعظم فخر المحققين الشيخ محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي

تحقيق: حامد فياضي

الناشر: مركز العلامة الحلي لإحياء تراث حوزة الحلة

رقم الإصدار: ٤

الطبعة: الأولى

المطبعة: مطبعة الكفيل

سنة الطبع: ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م

قطع الورق: ١٧×٢٤

تصميم الغلاف والإخراج الفني: مركز الهاشمي للإبداع

محفوظة جميع الحقوق

من سلسلة آثار فخر المحققين الشيخ محمد بن الحسن بن يوسف الحلي (١)

تحصيل النجاة في أصول الدين

الهاشمي

الفقيه الأعظم فخر المحققين
الشيخ محمد بن الحسن بن يوسف ابن المطهر الحلي
(٦٨٢ - ٧٧١ هـ)

تحقيق
حامد فياضي

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٥٤٣) لسنة ٢٠١٧م

رقم تصنيفLC: Bp 216 .F3 2017 .

المؤلف الشخصي : فخر المحققين ، محمد بن الحسن بن يوسف ، 682 ـ 771 للهجرة.

العنوان : تحصيل النجاة في أصول الدين

بيانات المسؤولية : تأليف فخر الدين محمد بن الحسن الحلي؛ تحقيق حامد فياضي.

بيانات الطبعة : الأولى .

بيانات النشر : العراق، بابل، العتبة الحسينية المقدسة، مركز العلامة الحليﷺ لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية، ١٤٣٨هـ ، ٢٠١٧م.

الوصف المادي : ٢٤٦ صفحة.

سلسلة النشر : (مركز العلامةﷺ لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية).

تبصرة عامة :

تبصرة ببليوغرافية : يتضمن إرجاعات ببليوغرافية.

تبصرة محتويات :

موضوع شخصي :

موضوع شخصي :

مصطلح موضوعي :

مصطلح موضوعي : كلام الشيعة الإمامية - القرن ٨ للهجرة .

مصطلح موضوعي : أصول الدين - الشيعة الإمامية.

مصطلح موضوعي : أحاديث الشيعة الإمامية .

مصطلح موضوعي جغرافي :

مؤلف إضافي : فياضي ، حامد ، محقّق.

عنوان إضافي :

تمتْ الفهرسةُ من قِبل النشر في مكتبةِ العتبةِ الحسينيَّةِ المقدَّسةِ .

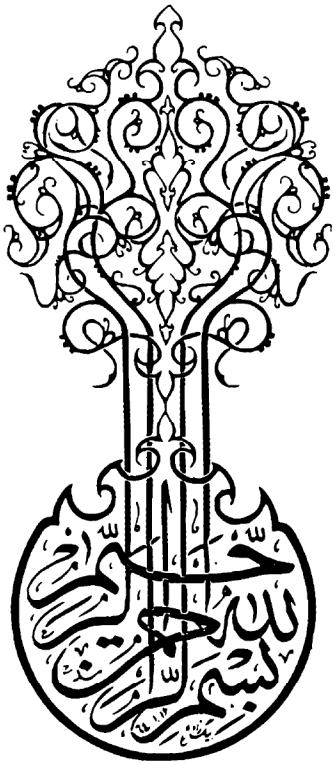
بسم الله الرحمن الرحيم

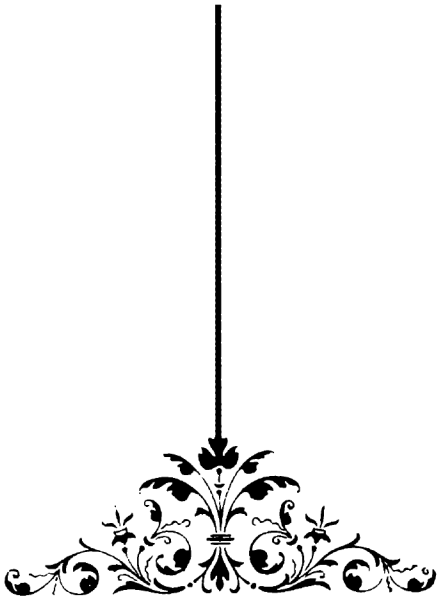

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، سيد الخلق محمَّد وعلى آله المعصومين، سفن النجاة وهداة الخلق...

أما بعد...

فيعدُّ علم الكلام من أهمِّ العلوم الإسلامية وأشرفها، إذْ يبحث في العقائد الإسلامية في ضوء البرهان والدليل العقلي، وهو الوسيلة الفعَّالة للدفاع عن العقائد الإسلامية الحقَّة، وردِّ شبهات المعاندين وتفنيدها ونقضها.

وقد كان للمدرسة الحلِّيَّة منذ القرن السابع الى القرن العاشر الهجريين دورٌ كبيرٌ في إنضاج هذا العلم وتطويره ونشره، فقد اهتم علماء هذه المدينة الأَجلَّاء به اهتماماً كبيراً، وألَّفوا فيه المتونَ والشروح أمثال الحسن بن يوسف ابن المطهر العلَّامة الحلِّيِّ (٧٢٦هـ)، وولده فخر المحقِّقين (ت ٧٧١ه)، والفاضل المقداد السيوريِّ (ت ٨٢٦ه).

ولعلَّ من أبرز الأَسباب التي دعتْ إلى تطور هذا العلم ونضوجه في الحلَّةِ آنذاك الانفتاح العلمي لهذه المدينة المعطاء، فلم تكن مدرسة الحلَّة مدرسة مغلقة على فكر واحد أو مذهب واحد، بل كانت - كما هو حال المجتمع الحلِّيِّ - مدرسة منفتحة على المذاهب الإسلامية وغيرها مناقشةً وقبولاً ورداً، وهو واضح من خلال دراسة سِير علمائها وفضلائها الذين باحثوا علماء الفرق الأُخرى وناظروهم وأخذوا عنهمْ ودرَّسوهم.

ومن دواعي الغبطة لمركز العلامة الحلِّيِّ ﷺ أن يقدم للقراء والباحثين سفراً من أسفار تلك المدرسة المباركة في علم الكلام لعلم جليل من أَعلامها هو أبو طالب محمد بن جمال الدين الحسن بن يوسف ابن المطهَّر الحليِّ ولد العلامة الحلي رضوان الله عليهما؛ ليميط اللثام عن جزء من جهود علمائها في هذا العلم الشريف. فكتاب (تحصيل النجاة في أصول الدين) من مؤلفَّات فخر المحقِّقين الكلامية التي لا تكشف فقط عن تفكيره وآرائه الكلامية، بل عن الفكر الكلامي في مدرسة الحلَّة مجتمعةً. فضلاً عن أنَّ لهذا الكتاب أهمية خاصّة، وهي أَنَّه أول كتاب كلامي يُطبع من آثار فخر المحقِّقين الكلاميَّة التي لا تكون شرحاً لأَثرٍ آخر، بل هو كتابٌ مؤلَّفٌ بشكلٍ مستقلٍّ، مشتملٍ على أُمَّات مسائل علم الكلام، وأنَّ إصدارَهُ يَهَبُ العلماء والباحثين مجالاً أوسع لدراسة آرائهِ الخاصة في علم الكلام.

وفي هذا المقام لا يسعنا إلّا أن نتقدم بوافر الشكر والامتنان لسماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائيِّ (دام عزّه)؛ لما يقوم به سماحته من أعمالٍ جليلةٍ ومهامَ كبيرة، فجزاه الله (جلَّ جلاله) خير جزاء المحسنين، وكذلك سماحة الأَمين العام السيد جعفر الموسويّ (دام توفيقه)، والأخوة في وحدة التحقيق لما بذلوهُ من جهدٍ في مراجعة الكتاب وضبطه، وكلِّ مَنْ له يد في خدمة تراثنا الإسلاميِّ الرصين. وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

مركز العلامة الحلي
لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية
الحلة المشرفة

١٨/ ذي الحجة/ ١٤٣٨هـ

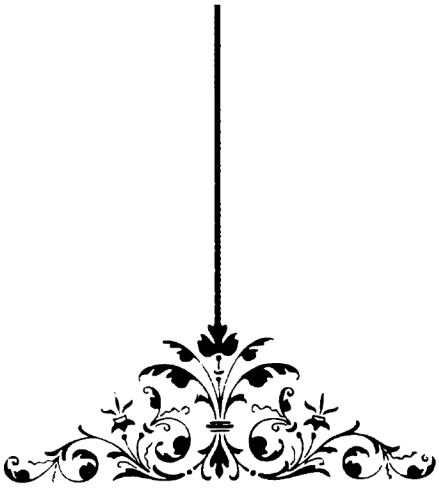

مقدمة المؤلف

[مقدّمة المؤلّف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

توكّلت على الله تعالى، هو حسبي.

الحمد لله واجب الوجود لذاته، الدال على قدرته اختلاف مصنوعاته، المبرهن على علمه إحكام مخلوقاته، وصلّى الله على خاتم النبيّين وآله المعصومين.

أمّا بعد، فهذا كتاب تحصيل النجاة في أصول الدين وفروعه[1]، صنّفتُهُ خدمة للسيّد المعظّم الشريف المكرّم، سلالة الأئمّة المعصومين، خلف أجداده الطاهرين، السيّد ناصر الملّة والحقّ والدين حمزة بن حمزة العلويّ[2]، المتوطّن بقرية شريف آباد[؟] من ناحية جاست من أعمال قم، متقرّباً بذلك إلى ربّ العالمين. جعله الله ذخراً ليوم الدين بمحمّد وآله الطاهرين[3].[4]

---

(١) قوله: «وفروعه» وكذا قوله الآتي: «الكتاب الأوّل: في الأصول» يدلاّن - كما أشرنا في المقدّمة - على أنّ المصنّف كان قصد تأليف أثر مشتمل على أصول الدين وفروعه، لكن هذا الأثر الموجود بين أيدينا لا يشتمل على بحث في فروع الدين.

(٢) السيّد ناصر الدين حمزة بن حمزة بن محمّد العلويّ الحسينيّ، من تلامذة فخر المحقّقين. نقل صاحب الرياض في ترجمته أنّ له أيضاً أسئلة عن فخر المحقّقين، وقد أجابها بخطّه الشريف، مطاويها تدلّ على فضل السائل. يُنظر: رياض العلماء وحياض الفضلاء: ٢/ ٢٠١؛ الذريعة: ٢/ ٧٤؛ أعيان الشيعة: ٦/ ٢٤١.

(٣) عبارة «بمحمّد وآله الطاهرين» كلّها تخمين منّا.

(٤) في الحاشية: «بلغت قراءته أيّده الله».

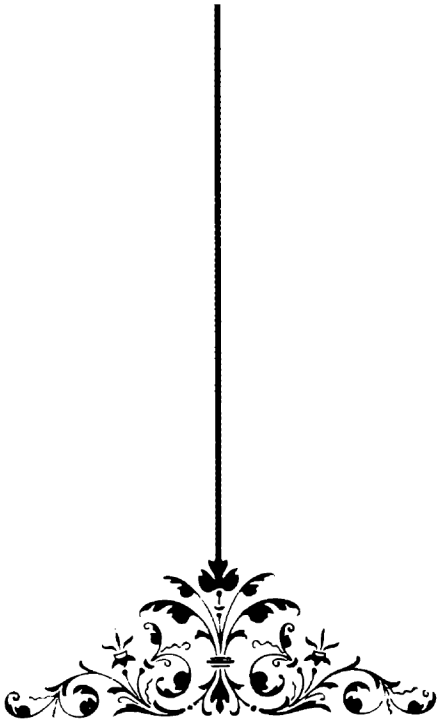

الأصل الرابع

في الإمامة

وفيه مباحث:

الأوّل: [في تعريف الإمامة]

الإمامة رئاسة عامّة لشخص من الأشخاص في الدين والدنيا نيابة عن النبيّ.

الثاني: [في وجوب الإمامة]

الإمامة واجبة على الله تعالى؛ لأنّها لطف، واللطف واجب، فالإمامة واجبة. أمّا الأولى، فلأنّ العقلاء بأسرهم يحكمون بأنّ الخلق إذا خلا من رئيس كانوا إلى الفساد والإخلال ووقوع الهرج والمرج أقرب، ومن الصلاح أبعد، بل يختلّ نظامهم في أسرع وقت وأعجله. وأمّا الثانية، فقد ثبتت[1].

ويتمّ هذا الدليل بمقدّمات ثلاث:

الأولى[2]: أنّ الإمامة لطف لا يقوم غيره مقامه. ويدلّ عليه التجاء العقلاء إلى نصب الرؤساء في سائر الأزمان والأصقاع لدفع هذه المفسدة، ولو كان هناك طريق آخر لالتجأوا[3] إليه.

---

(١) في الأصل: «يثبت».

(٢) في الأصل: «الأول».

(٣) في الأصل: «لالجأو».

الثانية: أنّها خالية عن وجوه المفاسد؛ وذلك معلوم أيضاً، لأنّه لا يتمّ النظام إلّا به ومعه، ومع كونه معصوماً يعلم بالضرورة خلوّه عن المفاسد، ولأنّ المفاسد معلومة لنا محصورة، لأنّا مُكْرَمُونَ[1] باجتنابها وهي منتفية عن الإمامة.

الثالثة: أنّ اللطف إنّما يتحقّق بأمور، منها: خَلق الإمام وتمكينه بالقدرة والعلوم والنصّ عليه باسمه ونسبه، وهذا يجب عليه تعالى، وقد فعله. وقد تجب له الإمامة وقبولُها[2]، وهذا يجب على الإمام وقد فعله. ومنها النصرة له والذبّ عنه وامتثال أوامره وقبول قوله، وهذا واجب على الرعيّة، فإن لم تُنفَّذ[3] أوامر الإمام في الأمّة فلتقصيرهم في امتثال أوامره ونواهيه واتّباعه. وهذا هو سبب غيبة الإمام عليه السلام.

الثالث: [في عصمة الإمام]

الإمام يجب أن يكون معصوماً، وتدلّ عليه وجوه:

أحدها: أنّه لو لم يكن معصوماً لزم التسلسل، واللازم[4] باطل فالملزوم مثله. بيان الملازمة أنّا بيّنّا أنّ الإمام إنّما يجب نصبه لما فيه من اللطف باعتبار دفعه المفسدة من المكلّفين. فلو جازت عليه المفسدة، احتاج إلى إمام آخر، وتسلسل.

وثانيها: أنّه حافظ للشرع، لعدم إحاطة الكتاب بجميع الأحكام، وكذلك

---

(١) في كتاب الألفين: ٣٥، «مكلّفون».

(٢) في الأصل: «وقبوله». والصواب ما أثبتناه، انظر: كتاب الألفين: ٦٥.

(٣) في الأصل: «ينقد».

(٤) في الأصل: «والازم».

السنّة والإجماع. فإذا لم يكن معصوماً، جاز عليه الخطأ، وتطرّقت الزيادة والنقصان إلى الشرع.

وثالثها: أنّ طاعته كطاعة الله ورسوله، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾[1]، وكما أنّ طاعة الله عامّة في جميع الأشياء، فكذا طاعة الرسول وكذا طاعة الإمام، وكما أنّه معلوم أنّ طاعة الله تعالى صواب دائماً في جميع الأحوال، فكذا طاعة الرسول وطاعة الإمام لتحقّق المساواة، وإنّما[2] يتحقّق كونها صواباً دائمًا في جميع الأحوال والأوقات إذا كان معصوماً.

ورابعها[3]: قوله تعالى حكاية عن الشيطان: ﴿لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۞ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾[4]، والاستثناء والمستثنى منه متناقضان، والأولى مطلقة عامّة، فتكون[5] الثانية سالبة دائمة، فتنتفي[6] الغواية عن المخلصين دائماً؛ ولا نعني بالمعصوم إلّا ذلك.

فإمّا أن يكون هؤلاء غير الأنبياء والأئمّة - وهو محال إجماعاً؛ وكيف يتحقّق وجوب اقتفاء المعصوم وطاعته في جميع الأحوال لغير المعصوم؟! - أو

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) في الأصل: «وأيما».

(٣) في الأصل: «وثالثها».

(٤) ص: ٨٢ - ٨٣.

(٥) في الأصل: «فيكون».

(٦) في الأصل: «فينتفي».

يكون هم الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، أو الأنبياء عليهم السلام خاصّة. والأوّل هو المطلوب، والثاني لم يقل به أحد؛ لأنّ كلّ من قال بعصمة النبيّ قال بعصمة الإمام، ومن نفى العصمة عن أحدهما نفاها[١] عن الآخر.

ولأنّ الإمام قائم مقام النبيّ وخليفته، ويراد منه ما يراد من النبيّ سوى الوحي، فيلزم العصمة، وإلّا لم يتحقّق القائم مقامه، وغير ذلك من الأقسام بيّن [؟] البطلان.

وخامسها[٢]: قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[٣].

وسادسها[٤]: قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[٥]، وتقريره كما مضى.

الرابع: الطريق إلى معرفة الإمام

والصحيح أنّه النصّ، لأنّها ولاية وخلافة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وللنبيّ التصرّف في الأمّة لا العكس، لقوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[٦]، فلا

---

(١) في الأصل: «ونفاها».

(٢) في الأصل: «ورابعها».

(٣) البقرة: ١٢٤.

(٤) في الأصل: «وخامسها».

(٥) الحجر: ٤٢.

(٦) الأحزاب: ٦.

يصحّ أن يولي[١] عنه ويستخلف إلّا هو.

ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، والعصمة أمر خفيّ لا يعلمها إلّا الله تعالى، فيجب أن تكون بالنصّ منه. لا يقال: لِمَ لا يجوز أن يخلق الله تعالى العلم في المكلّف بعصمة الإمام، فيكون ذلك العلم ضروريّاً، لأنّا نقول: البحث على تقدير أن لا يكون العلم به ضروريّاً، [فـ] يحتاج في معرفته إلى النصّ.

ولأنّ الاستنابة في جزئيّات التصرّفات المسمّاة بالوكالة أو الوصيّة تحتاج[٢] إلى صيغة من المستنيب؛ فمثل هذه الولاية العظيمة المشتملة على التصرّف في نوع الإنسان أولى بالاحتياج إلى النصّ من المستنيب بذلك.

الخامس: [في أفضليّة الإمام]

يجب أن يكون الإمام أفضل من رعيَّتِهِ في سائر أنواع الكمالات، لاستحالة الترجيح بلا مرجّح مع المساواة، وقبح تقديم المفضول على الفاضل مع المرجوحيّة.

وأيضاً قال الله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[٣]. هذا من أعظم الإنكار، إذ الإنكار يدلّ على بطلان الحكم[٤].

---

(١) في الأصل: «تولي».

(٢) في الأصل: «يحتاج».

(٣) يونس: ٣٥.

(٤) في الحاشية: «بلغت قراءته أيّده الله».

المعجزة الثانية عشر[ة]: أنّه طبع على الحصاة التي طبع فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام، وطبع أبو محمّد الحسن عليه السلام في حصاة بخاتمه فانطبع كالشمع. فهذه الحصاة كانت عند أمّ مسلم، وهذه غير تلك الحصاة التي ختم عليها وكانت مسلّمة إلى أمّ الندى خبابة بنت جعفر الوالبيّة[١].

خاتمة: ولد أبو[٢] محمّد الحسن عليه السلام بالمدينة في شهر ربيع الآخر سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وقيل: سنة إحدى وعشرين ومائتين. وتوفّي عليه السلام يوم الجمعة لثمان ليال خلون من شهر ربيع الأوّل سنة ستّين ومائتين، وله ثمان وعشرون سنة. وقيل: إنّه توفّي بعد أن بلغ ابنه الخلف الصالح عشر سنين، وهو الصحيح. والدفن بداره بسرّ من رأى في البيت[٣] الذي دفن فيه أبوه عليه السلام.

السابع عشر: [في إمامة المهديّ صاحب الزمان عليه السلام]

الإمام بعد أبي محمّد الحسن بن عليّ العسكريّ صلى الله عليه وآله[٤] ولده الخلف الصالح القائم المنتظر حجّة الله على عباده ورحمته[٥] في بلاده أبو القاسم محمّد بن الحسن العسكريّ بن عليّ الهادي بن محمّد الجواد بن عليّ الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين بن الحسين الشهيد بن عليّ

---

(١) الظاهر أنّ هذه تكرار للمعجزة السادسة.

(٢) في الأصل: «أبي».

(٣) في الأصل: «والبيت» بدل «في البيت».

(٤) هكذا في الأصل.

(٥) في الأصل: «ورحمة».

بن أبي طالب عليه السلام. تدلّ عليه[١] وجوه:

الأوّل: قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ * وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٢]، وهنا مقدّمات:

الأولى: إنّه إخبار وقع في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله، لأنّ ابتداءه عن فعل مستقبل، يريد أنّه يفعله.

الثانية: مدلوله أنّه تعالى ينصب إماماً للناس، لأنّ الواحد يدخل في الكثير.

الثالثة: إنّ الإمام الذي ينصبه الله تعالى يكون موصوفاً بأنه استضعف في الأرض وأنه لا إمام بعده، لأنّه وارث لا موروث، لأنّ الخبر إذا دخل عليه الألف واللام دلّ على حصره في المبتدأ[٣] فلا يشاركه غيره فيه، كقولنا: زيد القائم، فإنّه يدلّ على أنّ غير زيد ليس بقائم. ولو كان بعده إمام، لكان غيره وارثاً، وقد أبطلناه[٤].

فإمّا أن يكون إشارة إلى النبيّ، إذ الإمام يطلق على النبيّ أيضاً، أو إلى من قبله أو إلى من بعده. والأوّل محال، وإلّا لزم تحصيل الحاصل، وإرادة القادر المختار إنّما تتعلّق بالحادث قبل حدوثه لا بعده. والثاني محال، لأنّه إخبار عمّا يتعلّق بالمستقبل لا الماضي.

---

(١) في الأصل: «يد على».

(٢) القصص: ٥ - ٦.

(٣) في الأصل: «المبدأ».

(٤) في الأصل: «أبطلنا».

يبقى أن يكون بعده؛ وغير محمّد بن الحسن المهديّ عليه السلام ممّن ادُّعِيَ فيه الخلافة موروث، لثبوت إمام بعده، لاستحالة خلوّ الزمان من إمام، وبعضهم لم يمكّن لهم في الأرض، لأنّ المراد جميع الأرض، لأنّ لام الجنس إذا[1] دخل على اسم الجنس أفاد العموم.

وإن كان سيوجد - كما يقوله غير الإماميّة - فباطل، لأنّه يدلّ على أنّه بنصب الله تعالى ونصّه عليه، فإمّا على عينه - وغيره لم يقل قائل أنّه منصوص على عينه - أو بنصّ عليه لكن بصفات، فلو وجدت في اثنين لزم الترجيح بلا مرجّح، ولأنّه مستلزم للهَرْج[2] لاختلاف دعوى كلّ فريق، فلا بدّ وأن ينصّ على شخص خاصّ، ولا بدّ أن يكون شخصاً معصوماً، لأنّ الله تعالى لا يأمر باتّباع غير المعصوم مطلقاً.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾[3]. وهذه نزلت في شأن صاحب الزمان عليه السلام[4].

الثالث: أنّه لا يجوز خلوّ الزمان من إمام معصوم[5] مُكّن أو لم يُمكَّن. فيجب أن[6] [يكون] كلّ ما قاله أو فعله أهل زمان بأسرهم متّفقين عليه صدقاً وحقاً، لدخول المعصوم فيهم قطعاً وامتناع وقوع الباطل منه.

---

(١) في الأصل: «وإذا».

(٢) في الأصل: «للمدح» وهي محرّفة عن المثبت.

(٣) الأنبياء: ١٠٥.

(٤) تفسير القمّيّ: ٢/ ٧٧؛ شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار: ٣/ ٣٦٥.

(٥) في الأصل: «المعصوم».

(٦) في الأصل: «إن».

أمّا إذا اختلفوا، فإن انفرَدَ منهم مَنْ يخلّ بواجبٍ ما أو يفعل قبيحاً ما [و] اتّفق من عداه[١]، كان قول ذلك الذي يخلّ بواجب أو يفعل قبيحاً غير معتبر، لأنّه غير معصوم صادق[٢]. وإنّما يعتبر ما اتّفق عليه الباقون بعد هذا[٣] المنفرد. وإن اختلفوا فيكون الحقّ مندرجاً في أقوالهم.

فظهر من ذلك أنّ إجماع أهل الدنيا حقّ. فإن اختلفوا فالحقّ ما أجمع عليه المسلمون دون غيرهم. فإن اختلفوا فالحقّ ما أجمع عليه أهل الحقّ وهم القائلون بالتوحيد والعدل والنبوّة والإمامة على الوجه الذي دلّ العقل والنقل عليه.

إذا عرفت هذا، فذهب بعض الناس إلى عدم وجوب نصب الإمام أصلاً، وذهب بعضهم إلى عدم وجوبها على الله تعالى، وذهب بعضهم إلى وجوبه على الله[٤]. وقد بان فيما سبق ما فيه كفاية من بيان صحّة المذهب الأخير وفساد الأوَّلَين. ثمّ اختلفوا في تعيين الإمام، فذهبت الفرقة الأخيرة القائلة بوجوب

---

(١) في الأصل: «عذابه».

(٢) في الأصل: «الصادق»، ولعلّ العبارة محرّفة عن «غير معلوم الصدق».

(٣) في الأصل: «هذه».

(٤) قال الفاضل المقداد: «فاعلم أنّ الناس اختلفوا في وجوب نصب الإمام، فأنكره بعض الخوارج، وقال بوجوبها أكثر الناس. ثمّ اختلف القائلون بوجوبها في أنّه هل هو عقليّ أو سمعيّ؟ فقال الأشاعرة وأكثر المعتزلة بالثاني، وقال أبو الحسين البصريّ والكعبيّ والجاحظ وأصحابنا بالأوّل، لكنّ أصحابنا قالوا: على الله، أي يجب في حكمته تعالى نصب رئيس لنا، وأولئك قالوا: على الخلق، أي يجب على الخلق نصب رئيس لدفع الضرر عنهم» (الأنوار الجلاليّة في شرح الفصول النصيريّة: ١٥٦ – ١٥٧).

النصب[١] على الله تعالى [إلى] أنّ الأئمّة اثنا عشر من أهل البيت عليهم السلام، وذهب غيرهم إلى غيرهم. وعرفت أنّ الحقّ منحصر في قول الفرقة القائلة بوجوب نصب الإمام على الله تعالى. فثبت قول الاثني عشريّة، فثبت المنتظر محمّد بن الحسن، إذ كلّ من قال بالاثني عشريّة قال به.

الوجه الرابع: ذهب بعض المسلمين إلى أنّ العصمة هي الصفة اللازمة للإمام وأنكر الباقون، ثمّ[٢] ذهب مثبتو العصمة إلى الاثني عشر والإمام المنتظر، ومعلوم أنّ الحقّ معهم هناك، فيكون معهم ها هُنا؛ وإلّا اجتمعت الأمّة على الباطل.

الوجه الخامس: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «لو لم يبق من الدهر إلّا يوم واحد، لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملأها عدلاً كما ملئت جوراً»، رواه أبو داوُد بسند[٣] في صحيحه[٤]. فنقول[٥]: اتّفق المسلمون[٦] على هذا الحديث. فإمّا[٧] أن يكون هو محمّد بن الحسن أو غيره، افترق الناس على قولين: أحدهما أنّه غيره، وهم لا يقولون بالعصمة، واعتُبروا فوُجدوا قد قالوا قولاً باطلاً. فثبت بما تقدّم أنّ قولهم باطل، فَبَقي الحقّ في قول الأخيرين، وهم القائلون بمحمّد بن الحسن، وإلّا اجتمعت الأمّة على الخطأ.

---

(١) في الأصل: «النصيب».

(٢) في الأصل: «لم».

(٣) في الأصل: «لسند».

(٤) سنن أبي داود: ٤/ ١٠٧.

(٥) في الأصل: «فيقول».

(٦) في الأصل: «المسلمين».

(٧) في الأصل: «وأمّا».

الوجه السادس: نقل الشيعة نقلاً متواتراً أنّ أبا محمّد الحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام أخرج ابنه محمّد الخلف الصالح إليهم، [وقال:] «وهذا إمامكم. هذا الخليفة بعدي»[1] ومثل هذا [التأ]كيد كافٍ في النصّ عليه عليه السلام.

الوجه السابع: المعجزات، وهي:

المعجزة الأولى: أنّه أخبر محمّد بن إبراهيم بن مهران حيث أتى بمال - كان في يد أبيه للإمام عليه السلام وتوفّي - إلى العراق واكترى داراً على الشطّ ولم يُعلِم أحداً ولا وقف على تفصيله ولا مجمله. فكتب الخلف الصالح عليه السلام إليه رقعة فيها تفصيل ذلك كلّه حتّى قصّ عليه جميع ما معه وذكر في جملته شيئاً لم يُحِطْ به علماً[2].

المعجزة الثانية: أنّه خرج بمحمّد بن يوسف الشاشيّ ناسور وطال وأزمن، وعجز عنه الأطبّاء ولم ينجع فيه الدواء، وأنفق عليه مالاً عظيماً فلم يُجْدِهِ نَفْعاً. فكتب رقعة إلى الخلف الحجّة يسأله فيها الدعاء. فوقّع عليه السلام: «ألبسك الله العافية وجعلك الله معنا في الدنيا والآخرة». فعوفي في الحال، وصار الموضع يشبه جبهته ليس فيه أثر. فقال له الأطبّاء: «ما عرفنا له دواء، وإنّما أتتك العافية من قبل الله تعالى»[3].

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ١/ ٤٤؛ الغيبة: ٣٥٧؛ إعلام الورى بأعلام الهدى: ٤٤٢.

(٢) الكافي: ١/ ٥١٨؛ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٣٥٥ - ٣٥٦؛ الغيبة: ٢٨١ - ٢٨٢.

(٣) الكافي: ١/ ٥١٩؛ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٣٥٧؛ الخرائج والجرائح: ٢/ ٦٩٥.

المعجزة الثالثة: كتب عليّ بن الحسين اليمانيّ في بغداد لمّا تهيّأت قافلة اليمانيّين، يلتمس الإذن منه عليه السلام في ذلك. فخرج توقيعه عليه السلام: «لا تخرج معهم، فليس لك في الخروج معهم خيرة. وأقم بالكوفة». فأقام بالكوفة وخرجت القافلة، فخرج عليهم بنو حنظلة فاجتاحوهم. وكتب يستأذن في ركوب الماء فلم يؤذن له، فسأل عن المراكب التي خرجت تلك السنة في البحر، فعرف أنّه لم يسلم منها مركب، خرج عليهم قوم يقال لهم التوارخ[١] فقطعوا عليها[٢].

المعجزة الرابعة: أنّ الحسين بن الفضل جاء العراقَ سنةً، وأراد الحجّ وله حوائج بالعراق وخاف فوات الحجّ. فقال له الخلف الصالح عليه السلام: «ستحجّ في هذه السنة وتنصرف إلى أهلك وولدك سالماً»[٣].

المعجزة الخامسة: أنّ الحسين بن الفضل كتب إلى الخلف الصالح محمّد ابن الحسن العسكريّ عليه السلام في معنيين وأضمر معنى ثالثاً، فكتب عليه السلام إليه جواب المعنيين والثالث الذي طواه وأضمره مفسّراً[٤].

المعجزة السادسة: كتب بعض الشيعة إلى الخلف الصالح عليه السلام: «وُلِدَ لي وَلَدٌ وأريد أن أطهّره يوم السابع». فكتب إليه عليه السلام: «لا تفعل، فإنّه يموت يوم

---

(١) هكذا في الأصل، وفي الكافي: ١/ ١٥٢ والإرشاد: ٢/ ٣٥٨: «البوارج»، وفي تقريب المعارف: ٤٣٤: «البوارح»، وفي كشف الغمّة: ٢/ ٤٥٢: «البوازخ».

(٢) الكافي: ١/ ٥١٩ - ٥٢٠؛ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٣٥٨؛ تقريب المعارف: ٤٣٤.

(٣) الكافي: ١/ ٥٢٠؛ كمال الدين وتمام النعمة: ٢/ ٤٩٠ - ٤٩١؛ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٣٦٠.

(٤) الكافي: ١/ ٥٢٠؛ كمال الدين وتمام النعمة: ٢/ ٤٩٠؛ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٣٦١.

السابع»، فكان كما قال عليه السلام. وأخبره بأنه يولد له ولدان، وقال له: «سمّ الأوّل أحمد والذي بعده جعفراً». فكان الأمر كما قال[١].

المعجزة السابعة: عن عيسى العريضيّ، قال: لمّا مضى أبو محمّد الحسن بن عليّ عليهما السلام، ورد رجل من مصر بمال إلى مكّة لصاحب الأمر، فاختُلف عليه. وقال بعض الناس: إنّ أبا[٢] محمّد قد مضى من غير خلف، وقال آخرون: الخلف من بعده جعفر، وقال آخرون: الخلف من بعده ولده. فبعث رجلاً يكنّى أبا طالب إلى العسكر يبحث عن الأمر وصحّته، ومعه كتاب. فصار الرجل إلى جعفر وسأله عن برهان، فقال له جعفر: «لا يتهيّأ في هذا الوقت». فصار الرجل إلى الباب وأنفذ الكتاب إلى أصحابنا المؤمنين بالسفارة، فخرج إليه توقيعُ الخَلَفِ الصالح عليه السلام: «آجرك الله في صاحبك، فقد مات وأوصى بالمال الذي كان معه إلى ثقة يعمل به ما يجب»، وأجاب عن كتابه، وكان موته يوم إخباره صلى الله عليه وآله بموته، وكان الأمر كما قال عليه السلام[٣].

المعجزة الثامنة: قال عليّ بن محمّد: حمل رجل من أهل آبة[٤] شيئاً يوصله، ونسي سيفاً كان أراد حمله. فلمّا أوصله عليه السلام ذلك الشيء، قال الخلف الصالح عليه السلام:

---

(١) الكافي: ١/ ٥٢٢؛ كمال الدين وتمام النعمة: ٢/ ٤٨٩؛ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٣٦٣.

(٢) في الأصل: «أبي».

(٣) الكافي: ١/ ٥٢٣؛ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٣٦٤؛ تقريب المعارف: ٤٣٦.

(٤) في الأصل: «آنه»، والصواب ما أثبتناه؛ آبة قرية من قرى أصفهان أو ساوة. يُنظر: معجم البلدان: ١/ ٥١.

«ما خبر السيف الذي أُنسِيتَه؟»[١]

المعجزة التاسعة: اجتمع عند محمّد بن شاذان[؟] النيسابوريّ من مال القائم عليه السلام خمسمائة درهم تنقص عشرين درهماً، فلم يحبّ[؟] أن ينفذها ناقصة. فوزن من ماله عشرين درهماً فأنفذها إليه عليه السلام على يد الأسديّ، ولم يكتب ما له فيها، فكتب الخلف الصالح عليه السلام إلى محمّد بن شاذان: «وصل خمسمائة درهم لك فيها عشرون درهماً»[٢].

المعجزة العاشرة: أنّه عليه السلام أخبر بموت الجنيد قاتل فارس بن حاتم بن ماهَوَيه يوم موته. أخبر بذلك عليه السلام في العراق وموته بشيراز[٣].

المعجزة الحادية عشر[ة]: كتب عليّ بن زياد الصيمريّ إلى الخلف الصالح عليه السلام يسأل كفناً، فكتب الخلف الصالح عليه السلام إليه: «إنّك تحتاج إليه في سنة ثمانين». فمات في سنة ثمانين وبعث إليه بالكفن قبل موته[٤].

المعجزة الثانية عشر[ة]: عن محمّد بن هارون بن عمران الهمذانيّ، قال: كان للخلف الصالح عليَّ خمسمئة دينار، فضقت[٥] بها ذرعاً، ثمّ قلت في نفسي:

---

(١) الكافي: ١/ ٥٢٣؛ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٣٦٥.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة: ٢/ ٥٠٩؛ دلائل الإمامة: ٥٢٥؛ الغيبة: ٤١٦ -٤١٧.

(٣) الكافي: ١/ ٥٢٤؛ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٣٦٥ - ٣٦٦؛ تقريب المعارف: ٤٣٧.

(٤) الكافي: ١/ ٢٥٤، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٣٦٦، الغيبة، الطوسي: ٢٨٤.

(٥) في الأصل: «فَصِفْتُ».

«لي حوانيت[١] اشتريتها بخمسمائة دينار وثلاثين ديناراً، وقد جعلتها للناحية بخمسمائة دينار»، ولم أنطق بذلك. فكتب الإمام الخلف الصالح عليه السلام إلى محمّد ابن جعفر: «اقبض الحوانيت من محمّد بن هارون بالخمسمائة دينار التي لنا عليه»[٢].

المعجزة الثالثة عشر[ة]: كان بالحلّة شخص يقال له إسماعيل الهرقليّ؛ خرج في فخذه ناسور وأزمن وطال حتّى رمى لحم فخذه وبان العظم. وجمع له الخليفة المستنصر أطبّاء بغداد، فعجزوا عن معالجته. فمضى إلى سرّ من رأى، فأنعم عليه الخلف الصالح عليه السلام ومسح يده عليها، فعوفي من ساعته[٣]. وقد شاهد ذلك أهل سرّ من رأى وأهل بغداد والحلّة، وجدِّيَ رحمه الله وسائر علماء العراق، وتواتر تواتراً مفيداً للعلم.

الوجه الثامن: أنّ أحمد بن إسحاق وسعد الأشعريّ دخلا على أبي محمّد الحسن العسكريّ عليه السلام بحضور جماعة من الأعيان والعلماء وجمهور الشيعة، وأرادوا سؤاله عن الخلف بعده. فقال أبو محمّد الحسن عليه السلام مبتدئاً: «يا أحمد ابن إسحاق! إنّ الله تبارك وتعالى لم يُخلِ الأرض منذ خلق آدم ولا يخليها إلى أن تقوم الساعة من حجّةٍ لله على خلقه يدفع البلاء عن أهل الأرض، وبه ينزل

---

(١) في الحاشية: «دكاكين».

(٢) الكافي:١/ ٥٢٤؛ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٣٦٦ - ٣٦٧؛ إعلام الورى بأعلام الهدى: ٤٤٩.

(٣) كشف الغمّة في معرفة الأئمّة: ٢/ ٤٩٣ - ٤٩٤.

الغيث وبه تخرج بركات الأرض». فقال له: «يا بن رسول الله! فمن الخليفة والإمام بعدك؟» فنهض عليه السلام مسرعاً فدخل البيت، ثمّ خرج وعلى عاتقه غلام كأنّ وجهه القمر ليلة البدر من أبناء ثلاث سنين. وقال: «يا أحمد بن إسحاق! لولا كرامتك على الله وعلى حججه ما عرضت عليك ابني هذا. إنّه سَمِيّ رسول الله وكَنِيّه الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً. يا أحمد بن إسحاق! مَثَله في هذه الأمّة مَثَل الخضر عليه السلام، ومَثَله مَثَل ذي القرنين. والله ليغيبنّ غيبة لا ينجو من الهلكة فيها إلّا من يثبّته الله تعالى على القول ووفّقه للدعاء بتعجيل فرجه». قال أحمد بن إسحاق له: «يا مولاي! فهل من علامة يطمئنّ بها قلبي؟» فنطق الغلام بلسان عربيّ فصيح، فقال: «أنا بقيّة الله في أرضه والمنتقم من أعدائه، فلا تطلب أثراً بعد عين». وهذا الغلام هو والله محمّد بن الحسن الخلف الصالح عليه السلام[1].

الوجه التاسع: دخل أربعون رجلاً منهم محمّد بن عثمان العمريّ على أبي محمّد عليه السلام، فعرض عليهم ولده الخلف الصالح محمّد عليه السلام وقال: «هذا إمامكم بعدي وخليفتي عليكم، فأطيعوه ولا تتفرّقوا بعدي فتهلكوا في أديانكم»[2].

الوجه العاشر: دخل جماعة كثيرة منهم محمّد بن عثمان أيضاً مرّة أخرى، فسألوه عن قول آبائه عليهم السلام «إنّ الأرض لا تخلو من حجّةٍ لله على خلقه إلى يوم

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ٢/ ٣٨٤ - ٣٨٦؛ إعلام الورى بأعلام الهدى: ٤٣٩ - ٤٤٠؛ كشف الغمّة في معرفة الأئمّة: ٢/ ٥٢٦.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة: ١/ ٤٤؛ الغيبة: ٣٥٧؛ إعلام الورى بأعلام الهدى: ٤٤٢.

القيامة، وإنّ من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة»، فقال: «إنّ هذا حقّ». فقيل له: «يا بن رسول الله ! من الإمام الحجّة بعدك؟» فقال: «ابني محمّد هو الإمام الحجّة بعدي، فمن مات ولم يعرفه مات ميتة جاهليّة. أما إنّ له غيبة يحار فيها الجاهلون ويهلك فيها المبطلون ويكذب فيها الوقّاتون، ثمّ يخرج»[١].

الوجه الحادي عشر: قال ابن عبّاس: قال رسول الله ﷺ: «خلفائي وأوصيائي حجج الله على الخلق بعدي الاثنا عشر، أوّلهم أخي وآخرهم ولدي». قيل: «يا رسول الله! من أخوك؟» قال: «عليّ بن أبي طالب». قيل: «فمن ولدك؟» قال: «المهديّ الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً. والذي بعثني بالحقّ بشيراً، لو لم يبقَ من الدنيا إلّا يوم واحد، لطوّل الله ذلك اليوم حتّى يخرج فيه ولدي المهديّ، فينزل روح الله عيسى بن مريم فيصلّي خلفه، وتشرق الأرض بنور ربّها، ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب»[٢].

وجه الدلالة أن نقول: كلّ من قال أنّ الأئمّة اثنا عشر، قال: إنّ الإمام هو محمّد بن الحسن؛ وكلّ من لم يقل بإمامته لم يقل بالاثني عشر. وقد دلّ الدليل على الاثني عشر، فيلزم أن يكون هو الإمام.

الوجه الثاني عشر: أنّه ﷺ ولد ساجداً إلى القبلة، وأشرق البيت نوراً ساعة ولادته، فأخذته قابلته حكيمة، فأخذه منها أبو محمّد عليه السلام فوضع لسانه

---

(١) كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر: ٢٩٦؛ كمال الدين وتمام النعمة: ٢/ ٤٠٩؛ إعلام الورى بأعلام الهدى: ٤٤٢.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة: ١/ ١٥٠؛ إعلام الورى بأعلام الهدى: ٣٩٢.

في فيه وأجلسه على فخذه، وقال له: «انطق يا بنيّ بإذن الله». فقال: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ * وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾[1]، وصلّى الله على محمّد المصطفى وعلى عليّ المرتضى وعلى فاطمة الزهراء وعلى الحسن والحسين وعليّ بن الحسين ومحمّد بن عليّ وجعفر بن محمّد وموسى بن جعفر وعليّ بن موسى ومحمّد بن عليّ وعليّ بن محمّد والحسن بن عليّ أبي»[2].

ومثل هذه المعجزة لا تصدر إلّا عن نبيّ كعيسى عليه السلام أو وصيّ نبيّ كالمهديّ عليه السلام.

الوجه الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[3]، والمكلَّفُ به في شريعة النبيّ عليه السلام هو الحقّ. أقول: غير المعصوم لا يفيد العلم، بل لو أفاد فإنّما يفيد الظنّ، فلا بدّ وأن يجعل الله تعالى للمكلّف طريقاً في كلّ زمان يفيد العلم؛ فلا بدّ في كلّ زمان من معصوم. وغيره عليه السلام ليس بمعصوم.

الوجه الرابع عشر: لو كفت دعوة الإمام للمكلّفين الموجودين بعده عن وجود إمام آخر، لكفت دعوة النبيّ وشريعته عن الإمام، وكان لا يجب نصب الإمام؛ هذا خلف. والملازمة ظاهرة، فلا بدّ بعد كلّ إمام من إمام. فإمّا أنّ الله

---

(١) القصص: ٥ - ٦.

(٢) الخرائج والجرائح: ١/ ٤٥٥ - ٤٥٦؛ كشف الغمّة في معرفة الأئمّة: ٢/ ٤٩٨.

(٣) النجم: ٢٨.

تعالى ينصبه أو الخلق؛ والثاني محال، وإلّا وقع الهرج، فتعيّن الأوّل. ولا قائل بأنّ غير المهديّ بعثه الله وأوجب طاعته.

الوجه الخامس عشر: رحمة الله ولطفه لا تختصّ بأهل زمان دون غيره ولا[1] بمكلّف معيّن دون غيره. فلو جاز خلوّ زمان من إمام، لجاز خلوّ كلّ زمان؛ والتالي باطل، فالمقدّم مثله. والملازمة ظاهرة، وإلّا لزم الترجيح من غير مرجّح؛ هذا خلف.

خاتمة

تشتمل على مباحث:

الأوّل: في مولده عليه السلام. ولد صلى الله عليه وآله[2] بسّر من رأى ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين.

الثاني: اعلم أنّ اتّفاق المسلمين واقع على أنّ الله تعالى قادر على أن يخلقَ العلم والقدرة في الصبيّ، وقد وقع كما في حقّ عيسى عليه السلام. فلا استبعاد في إمامته قبل بلوغ خمس عشرة سنة، فإنّه مات أبوه وعمره عشر سنين، وقيل: ثماني[3] سنين، وقيل: سبع سنين.

الثالث: لا استبعاد في طول عمره صلى الله عليه، فإنّ الله تعالى قادر على كلّ مقدور

---

(١) في الأصل: «الا».

(٢) هكذا في الأصل.

(٣) في الأصل: «ثمان».

عالم بكلّ معلوم. وإذا ثبت وجوبه بالدليل فذلك هو الحقّ.

ويُعارِضُ المستبعِدونَ[١] من المسلمين بما ذهبوا إليه من القول بطول المدّة والغيبة عن الخلق في الخضر وإلياس[٢] عليهما السلام، والدجال والسامريّ من[٣] الأشقياء، وإذا جاز في الطرفين ذلك، فلم لا يجوز في الواسطة مثله – أي في الأولياء؟!

واعلم أنّ جميع الكمالات الحاصلة للأنبياء[٤] حصلت للنبيّ[٥] عليه السلام، وما لم يحصل له سيحصل لخلفه في ولده حتّى لا ينفرد أحد من الأنبياء عنه عليه السلام بفضيلة أو كمال أو هبة من الله لم تحصل له. والحكم والنبوّة والحكمة أعطيت لعيسى عليه السلام، وطول[٦] العمر أعطي الخضر، فيكون مثله لبعض خلفاء[٧] النبيّ عليه السلام، وليس غير المهديّ صاحب الزمان بالاتّفاق، فهي له.

الرابع: سبب غيبته عليه السلام لا يجوز أن يكون من الله سبحانه ولا منه كما عرفت[٨]، فيكون من المكلّفين، وهو الخوف الغالب وعدم التَّمَكُّنِ والظهورِ؛ بحيث يجب عند زوال السبب، فهو عليه السلام يخاف على نفسه من أعدائه فلا يظهر، وعلى أوليائه فلا يظهر إليهم.

---

(١) في الأصل: «المستبعدين».

(٢) في الأصل: «والتاسي».

(٣) في الأصل: «و».

(٤) في الأصل: «الأنبياء».

(٥) في الأصل: «من نبي».

(٦) في الأصل: «طويل».

(٧) في الأصل: «لخلفاء».

(٨) يُنظر: البحث الثاني من هذا الأصل، ص ٩٦.

الخامس: لا يبقى بعد وفاته عليه السلام مكلّف على وجه الأرض، وإلّا لخلا الزمان من إمام معصوم، إذ لا غيره بالاتّفاق؛ ولدلالة النصوص من النبيّ ومن الأئمّة عليهم السلام على أنّه آخر الأئمّة. فلو بقي مكلّف بعده لزم أحد الأمرين: إمّا خلوّ الزمان من إمام معصوم وقد بانَ[ت] استحالته، أو كون الإمام غيرَهُ والنصُّ خلافُهُ، كقول أبي جعفر عليه السلام: «إنّ الله عزّ اسمه أرسل محمّداً[1] صلى الله عليه وآله إلى الجنّ والإنس وجعل من بعده اثني[2] عشر وصيّاً»[3]، ولقوله عليه السلام: «يكون بعد الحسين عليه السلام تسعة أئمّة، تاسعهم قائمهم»[4].

ومن ذلك ما أخرجه أبو داوُد والترمذيّ بسندهما في صحيحيهما يرفعه كلّ واحد منهما بسنده إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو لم يبقَ من الدنيا إلّا يوم واحد، لطوّل الله ذلك اليوم حتّى يبعث الله رجلاً من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي يملأ الأرض قسطاً كما ملئت جوراً وظلماً»[5].

وعن[6] أبي جعفر محمّد بن عليّ عليهما السلام عن جابر بن عبد الله الأنصاريّ، قال:

---

(١) في الأصل: «محمّد».

(٢) في الأصل: «اثنا».

(٣) الكافي: ١/ ٥٣٢؛ الإمامة والتبصرة من الحيرة: ١٣٤؛ الخصال: ٢/ ٤٧٨.

(٤) كتاب سليم بن قيس الهلاليّ: ٢/ ٩٤٠؛ الكافي: ١/ ٥٣٣؛ الخصال: ٢/ ٤١٩.

(٥) سنن أبي داود: ٤/ ١٠٧؛ سنن الترمذيّ: ٤/ ٥٠٥.

(٦) في الأصل: «و وعن».

«دخلت على فاطمة بنت رسول الله - صلّى الله عليهما - وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء والأئمّة من ولدها، فعددت اثني[١] عشر اسمًا، آخرهم القائم من ولد فاطمة، ثلاثة منهم محمّد وثلاثة منهم عليّ[٢]».

وفي نصّ: سيّد أهل الجنّة؛ عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نحن ولد عبد المطلّب سادات أهل الجنّة: أنا وحمزة وعليّ وجعفر والحسن والحسين والمهديّ»[٣].

السادس: يجب الإقرار بالاثني عشر، ومن جحد واحداً[٤] منهم لم يكن مؤمناً، لقول النبيّ عليه السلام: «أنت والأئمّة بعدك من أنكر واحداً[٥] منكم فقد أنكرني»[٦].

السابع: الأئمّة أفضل من الملائكة، لزيادة المشقّة في طاعتهـ[ـم]، لمعارضة الشهوة والغضب مَنْ قَهَرَها بالقوّة العقليّة[٧]، لأنّا بيّنّا وجوب عصمتهـ[ـم]، ولأنّا بيّنّا أنّ محمّداً[٨] عليه السلام أفضل من الملائكة، وعليّ عليه السلام مساويه، لقوله عز وجل: ﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾[٩] ومساوي الأفضل أفضل.

---

(١) في الأصل: «اثنا».

(٢) في الأصل: «عليا».

(٣) شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار: ٢/ ٥٠١؛ أمالي الصدوق: ٤٧٥؛ الغيبة: ١٨٣.

(٤) في الأصل: «واحد».

(٥) في الأصل: «واحد».

(٦) كمال الدين وتمام النعمة: ٢/ ٤١٣.

(٧) العبارة هكذا في الأصل، ويبدو أنّ المقصود: لمعارضة الشهوة والغضب القوّةَ العقليّة.

(٨) في الأصل: «محمّد».

(٩) آل عمران: ٦١.

الثامن: الملائكة معصومون[١]، لقوله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[٢]، ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾[٣] ولتجرّدهم عن العلائق البدنيّة والقوى الشهويّة والغضبيّة.

التاسع: فاطمة الزهراء عليها السلام معصومة من الصغائر والكبائر سهواً وعمداً، تأويلاً[٤] لسورة هل أتى وقد تقدّمت، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[٥] وقد تقدّمت أيضاً، ولقوله عليه السلام: «فاطمة بضعة مني، من آذاها فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله»[٦]. هذا يدلّ على تحريم الأذى دائماً على جميع التقادير. فلو صدر ذنب، لوجب ما يجب مكافأةً من العواقب، وهو يستلزم الأذى في بعض الأوقات. وهذا يناقض[٧] ما مضى، لأنّ النبيّ عليه السلام كان يعظّمها قولاً وفعلاً حتّى أنّه عليه السلام لم يقم لأحد إلّا لفاطمة عليها السلام. وأفعاله عليه السلام وأقواله كلّها بوحي من الله تعالى. فلو لم تكن معصومة، لم يأمر الله تعالى نبيّه بتعظيمها كذلك.

---

(١) في الأصل: «معصومين».

(٢) التحريم: ٦.

(٣) الأنبياء: ٢٠.

(٤) في الأصل: «وتأويلا».

(٥) الأحزاب: ٣٣.

(٦) صحيح البخاريّ: ٥/ ٢١؛ صحيح مسلم: ٤/ ١٩٠٣؛ سنن الترمذيّ: ٥/ ٦٩٨.

(٧) في الأصل: «تناقض».